العرب
الأربعاء 2020/08/26
السنة 43 العدد 11801

الدراسة عن بعد تحد جديد في المغرب

الأوضاع الاجتماعية وضعف خدمات الاتصالات أكبر العوائق

ضعف الإمكانيات تجعل التعلم في المدارس ضرورة

جعلت العودة القوية لفايروس كورونا في عدد من الدول العربية الحكومات أمام تحدّي تأمين التعليم، ففيما اختار البعض الدراسة عن بعد لإنجاح العام الدراسي، رأى آخرون أن التعلم في المدارس مع التقيد بالإجراءات الوقائية يمكن أن يكون حلا في ظل انتشار الجائحة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – تطرح العودة المدرسية في ظل استمرار جائحة كورونا تحديا كبيرا أمام الحكومة المغربية ما دفع وزارة التربية إلى الإعلان عن إجراءات استثنائية للعودة المدرسية هذا العام حيث قررت اعتماد "التعليم عن بعد" في بداية الموسم الدراسي الذي سينطلق في 7 سبتمبر المقبل في كافة المؤسسات التعليمية التابعة للقطاعين العام والخاص وكذلك بالنسبة إلى مدارس البعثات الأجنبية.

وبدأ المغرب منذ 20 مارس الماضي في اعتماد خيار التّعليم عن بُعد، بسبب تفشّي فايروس كورونا، حيث أعلنت وزارة التربية عن برنامج لهذه الآلية لإنقاذ السّنة الدراسية.

وأوضحت الوزارة أنه سيتم توفير "تعليم حضوري للتلاميذ الذين يختار أولياء أمورهم ذلك"، مبرزة أن القرار يأتي نظرا للوضعية الوبائية المقلقة التي تعيشها البلاد حاليا، والتي تتسم بارتفاع كبير في عدد الإصابات والوفيات.

وقد يتحقق حل التباعد في بعض المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع العام إلا أن هناك ضرورة لاستخدام تقنيات حديثة تشجع على توسيع الاستفادة من التعليم عن بعد. كما يفرض اعتماد هذا النظام إجبارية توفير الإمكانيات التي تتيح للأسر تدريس أبنائها من خلال توفير لوحات رقمية وأجهزة كمبيوتر وشبكات هاتف نقال ووسائل اتصال بالإنترنت، تمكن الأساتذة والأطفال وأولياء أمورهم من استخدامها.

ويؤكد محمد الشلوشي، الباحث المغربي في مجال التربية، أن استغلال وسائط الاتصال والموسوعات الإلكترونية والوثائق بتوجيه بسيط من الآباء سيساعد التلميذ على التعمق في دروس التاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية دون التقيد بحدود المنهاج الرسمي، وبالتالي بناء مواقف تقييمية حولها، وهذا من أبرز أهداف البرنامج، ناهيك عن الاستفادة من المنصات التعليمية المتميزة لبناء المفاهيم الرياضية والفيزيائية بشكل معمق ومتين.

جدل متواصل

يعد التعليم عن بعد من الأشكال الحديثة للتعليم التي واكبت تطور المجال الرقمي. وعرفت الجمعية الأميركية هذا النظام بأنه عملية اكتساب المعارف والمهارات بواسطة وسيط لنقل معلومات التعلم متضمنا في ذلك جميع أنواع التكنولوجيا والأشكال الحديثة والمختلفة للتعليم، وهو تلك العملية التعليمية التي يكون فيها المتعلم بعيدا عن المعلم.

ويعتقد محمد أقديم المستشار في التخطيط التربوي، لـ"العرب"، أنه "يجب اعتبار الجائحة فرصة لإعادة تعريف المدرسة والانتقال من المفهوم القديم للتدريس إلى الجديد المعتمد على التكنولوجيات الحديثة لنسرع تطوير منظومتنا التعليمية وليس في وضعية الجائحة فقط".

وتتخوف الأسر المغربية من استمرار اعتماد التّعليم عن البعد. وعبرت بعض العائلات عن رغبتها في إرسال أبنائها إلى المدارس، خاصة بعد تطمينات وزير التربية سعيد أمزازي بأنّ "صحّة التلاميذ هي أولى الأولويات"، وبأنّه سيعمل على "ضمان استفادة التّلاميذ من حقّهم في التّمدرس والحفاظ على صحّتهم".

> يجب اعتبار جائحة كورونا فرصة لإعادة تعريف المدرسة والانتقال من المفهوم القديم للتدريس إلى الجديد

ودعت وزارة التربية الأسر الراغبة في استفادة أبنائها من تعليم حضوري بالمؤسسات التعليمية إلى التعبير عن هذا الاختيار من خلال تعبئة استمارة مخصصة لذلك.

وتتضمن الاستمارة معلومات من بينها اسم ولقب ولي أمر التلميذ ورقم بطاقته الوطنية وتحديد صلة قرابته بالتلميذ (أب أو أم أو ولي أمر)، ومعلومات حول التلميذة أو التلميذ تشمل الاسم واللقب والرقم الوطني "مسار" والمستوى التعليمي والمؤسسة التعليمية والمنطقة التي يقيم بها.

وأكدت الجامعة المغربية لحقوق المستهلك أن "إسناد قرار التعليم الحضوري لأولياء التلاميذ تهرب من المسؤولية ومجازفة غير محسوبة العواقب"، كما أن قرار التعليم عن بعد "يضرب مبدأ تكافؤ الفرص، ويرضي فقط لوبي التعليم الخاص".

ودعا الشلوشي وزارة التربية إلى اعتماد نمط ثالث إضافي لتوسيع إمكانيات التعلم في زمن كورونا وما بعده، وهو التعليم المنزلي الذي عرّفه الباحث بكونه "التعليم الذي لا يلتحق فيه التلميذ بالمؤسسة التعليمية نهائيا، ويلتزم بالتعلم في البيت وفق منهاج تعليمي خاص، ويجتاز الامتحانات كمرشح مستقل مع تلاميذ مدارس القطاع العام متى أراد ذلك دون تمييز أو شروط تربوية".

ويرى باحثون مغاربة أن التعلم في المدارس ضروري نظرا لقلة توفر الإمكانات التقنية في القرى والأرياف مع ضعف شبكة الإنترنت في البعض من المناطق وعدم توفر الأجهزة الإلكترونية الجيدة للجميع، إضافة إلى صعوبة الحصول على الإشارة الترددية للقنوات المغربية التي تعتمد جهاز "تي.أن.تي" أو الهوائيات وليس التردد التقليدي.

وقال محسن كناوي معلم التعليم الابتدائي، لـ"العرب"، إن "التعليم عن بعد لا يخدم مصلحة التلميذ بتاتا نظرا لانعدام الشروط الموضوعية والذاتية، لأن التلاميذ يستغلون شبكة الإنترنت في أمور لا علاقة لها بالتعليم وغير واعين بالمسؤولية المنوطة بهم إلى جانب غياب الدور الأساسي للمدرس والمتمثل في الزجر والتنبيه".

وشدد وزير التربية سعيد أمزازي على أنه يمكن استغلال الحجرات الكبيرة في مدارس القطاع العام لتدريس حوالي 20 تلميذا على أقصى تقدير، أما في المدارس الخاصة التي تملك حجرات أصغر يكون أكبر عدد مسموح به لتدريس التلاميذ في غرفة واحدة 15 تلميذا وهو ما يوفر شرط التباعد لمسافة متر بين التلاميذ.

وقال أقديم إنه يمكن اعتماد التعليم عن بعد بالنسبة إلى الاختصاصات الأدبية والعلوم الإنسانية بينما يكون التعلم الحضوري مخصصا للاختصاصات العلمية والتقنية. كما يمكن اعتماد التعليم الحضوري في القرى لعدم وجود الاكتظاظ به خاصة في المراحل الابتدائية ولعدم انتشار الوباء في الأرياف بالإضافة إلى فقر معظم الأسر وعدم امتلاكها الإمكانيات المادية للدراسة عن بعد.

ودعا المكتب الوطني للمركز المغربي لحقوق الإنسان وزير التربية والتعليم العالي إلى إعادة النظر في القرار الوزاري الذي يخيّر أولياء التلاميذ بين التعليم الحضوري والتعلم عن بعد، لأن هذا النظام الأخير "يستلزم تأمين الدولة لمقومات نجاحه، حتى يراعي مبدأ تكافؤ فرص التعليم لكافة التلاميذ، بدل ترك الأمر بيد الأسر، التي يتعذر لدى نسبة كبيرة منها تحقيق تلك المقومات".

والتمس المكتب الوطني للمركز المغربي لحقوق الإنسان اعتماد النظام الحضوري بشكل رئيسي واعتماد إجراءات تنظيمية ملائمة داخل المؤسسات التعليمية، بما في ذلك العمل على تقليص عدد التلاميذ في قاعة الدرس، على ألا يتجاوز عددهم العشرين، مع اعتماد نظام الساعات الإضافية لفائدة الكوادر التربوية لتحفيزهم على المساهمة في رفع التحدي الكبير الذي تواجهه العملية التعليمية برمتها في المغرب.

ولفت كناوي إلى عدم توفر الإمكانيات المادية الضرورية لمسايرة التعليم عن بعد فأغلب الأسر المغربية لا تملك مالا لتصرفه على الضروريات فما بالك ببطاقة التعبئة، أما في المناطق النائية فلا توجد شبكة اتصالات، وإن وجدت خدمات الإنترنت تكون جودتها متردية.

تحديات التعليم عن بعد

ويعد ضعف شبكة الإنترنت من بين عقبات التعليم عن بعد فهو يعيق التواصل بين المعلم والتلميذ، ويكون حجة لعدم متابعة الدروس إضافة إلى أن المدرسين لم يتلقوا تدريبا يساعدهم على التعامل مع وسائل التواصل الإلكترونية.

وترى الجامعة المغربية لحقوق المستهلك أن مردودية التعليم عن بعد ضعيفة، بالإضافة إلى المشكلات التي لا تزال عالقة بين المدارس الخاصة وأولياء أمور التلاميذ بخصوص العام الدراسي الماضي.

ودعت الجامعة إلى تأجيل العودة المدرسية إلى حين سماح الوضعية الوبائية بذلك، وإنجاز رؤية وبرنامج متكاملين لإنجاح مرحلة ما بعد كورونا.

وأكدت هناء كندري، الأستاذة والمدربة المعتمدة في مجال التنمية الذاتية، أن هناك تفاوتا في كفاءات المعلمين التكنولوجية وفي توظيف الخدمات الإلكتروني فالكثير منهم يعاني من عدم قدرته على الانخراط في عملية التعليم عن بعد بكفاءة ومهنية وخصوصا في المواد التعليمية التي تستدعي شرحا دقيقا كالرياضيات والنشاط العلمي وتطبيقات عملية يحتاجها البعض من المواد التعليمية الأخرى.

وتشكل مدارس القطاع العام هاجس وزارة التربية، أكثر من المدارس الخاصة، لأن التعليم العام يضم سبعة ملايين تلميذ في حين أن التعليم الخاص بالكاد يستوعب 15 في المئة من مجموع التلاميذ في المغرب. ويطرح هذا الأمر مشكلة التعليم عن بعد في الأرياف. وقال أقديم إن الديموغرافيا المدرسية في القرى محدودة والاكتظاظ فيها ضعيف بالمقارنة مع المدن. كما أن عدد التلاميذ في قاعة الدرس قليل وانتشار الوباء في الريف أقل من انتشاره في المدن، ما يعني أنه بإمكان المدارس في الأرياف فتح أبوابها لاستقبال التلاميذ.

يشير الخبراء إلى أنه يمكن اعتماد التعليم عن بعد لأبناء العائلات الميسورة والطبقة المتوسطة لتوفرها على الوسائل التقنية للدراسة عن بعد، وهو خيار قد يخفف من الاكتظاظ في المدارس.

كما يرى أقديم أن المستوى الثقافي للآباء المتعلمين غالبا ما يسمح بمتابعة تعليم أبنائهم، في حين أن أبناء الأميين وذوي المستوى التعليمي المتواضع يناسبهم التعلم في المدارس أفضل من التعلم عن بعد.

وتقول الأستاذة كندري إن واقع التعليم عن بعد كتجربة في الأشهر الماضية تؤكد "أننا لا نملك المؤهلات والوسائل التي يحتاجها".

المخاوف تتفاقم من عودة مدرسية محفوفة بمخاطر كورونا في تونس

تزداد مخاوف التونسيين من إمكانية تأجيل موعد العودة المدرسية مجددا، في ظل انتشار فايروس كورونا المستجد في موجته الثانية، وهو ما يطرح بجدية مدى استعداد الأطراف المتداخلة في العملية التربوية لتأمين العودة في أفضل الظروف، علاوة على أهمية توفير سلامة المربين والتلاميذ قبل ضربة البداية.

خالد الهدوي
كاتب تونسي

تونس – فرض تفشي وباء كورونا وضعا صحيا واجتماعيا صعبا في تونس، ما جعل مراقبين يرجحون سيناريو تأجيل العودة المدرسية في آجالها المحددة نظرا لتداعياته الوخيمة على عناصر العملية التربوية رغم إعلان وزارة التربية عن العودة المدرسية في موعدها العادي.

ويطرح الواقع الجديد مدى استعداد السلطات وعلى رأسها وزارة التربية لتوفير شروط الوقاية الصحية من عدوى الفايروس، بالإضافة إلى غياب استراتيجية واضحة للتعامل مع الأزمة في ظل مشهد سياسي مضطرب.

واستبعد لسعد اليعقوبي، الكاتب العام لجامعة التعليم الثانوي بالاتحاد العام التونسي للشغل، أن تكون العودة المدرسية يوم 15 سبتمبر بشكل نهائي إلا إذا توفرت شروط السلامة للمدرسين والتلاميذ.

وقال اليعقوبي، في تصريح لـ"العرب"، إن "العودة المدرسية في 15 سبتمبر في ظل تصاعد انتشار وباء كورونا في البلاد ودون توفير شروط السلامة اللازمة بالمؤسسات التربوية هي عملية انتحارية".

وتطرح إمكانية العودة المدرسية في آجالها السنوية العادية جدلا واسعا بخصوص مدى استعداد الكوادر التربوية والأكاديمية لاستئناف النشاط بعد راحة مطولة، فضلا عن تفشي وباء كورونا مرة أخرى وارتفاع عدد الإصابات، ما يهدد سلامة المدرسين والتلاميذ.

ويبلغ عدد التلاميذ في تونس أكثر من 2 مليون موزعين على أكثر من 6 آلاف مؤسسة تربوية، بالإضافة إلى أكثر من 155 ألف مدرس.

وأكد اليعقوبي أن "القرار الحكومي بعد الموجة الأولى من تفشي الوباء أصبح التعايش مع الفايروس مع توفير السلامة اللازمة"، معتبرا أن العودة المدرسية مشروطة بتوفير هذا الإجراء.

وتساءل عن مدى استعداد وزارة التربية لتوفير شروط الوقاية اللازمة في ظل الازدحام والاكتظاظ الموجود بقاعات الدرس والمؤسسات التربوية.

ولم يخف اليعقوبي الشعور بالخوف من تداعيات قرار العودة، قائلا "العودة صعبة وصعبة جدا في ظل غياب استراتيجية واضحة وبروتوكول صحي".

ويستبعد مراقبون تطبيق بروتوكول صحي واحترام إجراء التباعد الجسدي في ظل البنية التحتية الحالية للمؤسسات التعليمية والنقص الفادح في عدد المدرسين والفصول المكتظة في العديد من المؤسسات التربوية.

وفضّل خالد عبيد، المحلل السياسي التونسي، "ضرورة التريّث أكثر وإمعان النظر جيدا في مسألة العودة إلى المدارس باعتبار أن الوضع السياسي الذي تعيشه البلاد صعب، وانعكاساته في مستوى القرارات التي يمكن اتخاذها وتنفيذها على أرض الواقع لا تسمح بأن يكون هذا (العودة المدرسية) ممكنا".

ودعا عبيد، في تصريح لـ"العرب"، التونسيين إلى ضرورة الوعي بمدى خطورة المسألة التي تهدد فعليا سلامة أبنائهم وبناتهم.

وتابع "العودة إلى مقاعد الدراسة مخاطرة، بل هي مجازفة تشبه نفس القرار الذي تم اتخاذه والقاضي بفتح الحدود التونسية أواخر يونيو الماضي".

وأردف "المسألة تتعلق بتلاميذ وطلاب وكل الكادر التربوي، ولا يمكن أن تمنع التقارب بينهم خلال فترات الدرس، وبالتالي من الضروري التريث أكثر وربما تأجيل موعد العودة المدرسية".

وتحذر الكوادر الطبية والصحية من سرعة انتشار فايروس كورونا في تونس، بعد ارتفاع حالات الإصابات في مختلف جهات البلاد وخصوصا في الجنوب التونسي خاصة في ولاية قابس وفي وسط البلاد خاصة في ولاية القيروان.

وأكد سمير لحول، مدير الصحة الوقائية بالإدارة المحلية للصحة بالمهدية الواقعة بوسط تونس، أن "الوضع الوبائي تطور بعد تسجيل ارتفاع في عدد الإصابات" واعتبر أن "الموجة الثانية ستكون قوية".

لسعد اليعقوبي

العودة صعبة جدا في غياب استراتيجية واضحة وبروتوكول صحي

وأضاف لحول في تصريح لـ"العرب"، "نواجه مشكلة في قواعد احترام إجراءات الوقاية من الوباء خاصة الالتزام بوضع الكمامات والحفاظ على التباعد الجسدي بين المواطنين".

وتابع "إذا تم احترام البروتوكول الصحي لكبح سرعة انتشار الفايروس ربما تكون العودة إلى مقاعد الدراسة جائزة، وإذا لم يتم التقيّد بالتوصيات سنواجه وضعا صحيا صعبا".

وأعلنت وزارة الصحة في بيان أصدرته الاثنين تسجيل 75 إصابة جديدة بفايروس كورونا، من بينها 66 حالة محلية و9 حالات وافدة، بالإضافة إلى 21 تحليلا إيجابيا لحالات سابقة لا تزال حاملة للفايروس دون تسجيل وفيات جديدة.

وتم منذ فتحت تونس حدودها في أواخر يونيو الماضي، تسجيل 1692 إصابة مؤكدة بفايروس كورونا منها 493 حالة وافدة و1198 حالة محلية.

وكانت تونس قد فتحت حدودها أمام حركة المسافرين بعد إغلاق دام أكثر من 3 أشهر ضمن تدابير مكافحة فايروس كورونا.

وقررت الحكومة فتح الحدود البرية والجوية والبحرية للبلاد انطلاقا من 27 يونيو الماضي، عقب إعلانها السيطرة على انتشار كورونا.

وأثار قرار فتح الحدود ردود أفعال متباينة بين الداعي إلى ضرورة استئناف النشاط والمحذّر من موجة ثانية ستخلف عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع.